وزير الدولة اللبناني رأى ان "الدعم الدولي ساهم بتحييد البلاد عن الصراعات"

ميشال فرعون لـ"السياسة": سورية حمت حدودها 36 عاماً بالهدنة والقرار 1701 يحمي لبنان 36 عاماً أيضاً

هناك مصلحة بإعادة استئناف الحوار شرط البحث فقط بالستراتيجية الدفاعية

نحن اليوم أمام صفحة جديدة مع سورية وتبقى العبرة في التنفيذ

ميشال فرعون

- نعم.. هناك فرقاء غير متحمسين لإجراء الانتخابات البلدية
- الحكومة لن تصبح حكومة وفاق وطني إذا لم تطبق البيان الوزاري وهي لم تنجز حتى الآن المطلوب منها
- التعيينات الموضوع الأصعب بعد ظهور لغة مزدوجة حول الآلية المعتمدة
- لا أعتبر المطالبة بتعديل الحكومة أمراً جدياً إلا من قبيل وضع الضغوط والعراقيل

بعض اللبنانيين ساهموا بتعطيل المؤسسات الدستورية.

بيروت - من عمر البردان:

■ أكد وزير الدولة اللبناني ميشال فرعون وجود فرقاء غير متحمسين لاجراء الانتخابات البلدية، وقال ان اقتراح النسبية له من يؤيده ومن يعارضه، لافتاً الى أن الحكومة لن تصبح حكومة وفاق وطني بالفعل، اذا لم تطبق البيان الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه، مشيراً الى أن التعيينات هي الموضوع الأصعب الذي يواجهها. وطالب باعتماد برنامج اصلاحي شامل، حتى لا تبقى الأمور في موضع شد الحبال.

فرعون وفي حوار أجرته "السياسة" معه، لم ير في موضوع المطالبة بتعديل حكومي أمراً جدياً، ولا يمكن الحكم على الأمور الا من زاوية محاصرة الحكومة، مؤكداً أن تغييراً حصل في السياسة السورية تجاه لبنان في السنتين الأخيرتين، لكنه أشار الى أن ممارسات حلفائها في لبنان لم تتغير، وهم بشكل أو بآخر ساهموا بتعطيل المؤسسات الدستورية في الفترة الماضية.

واعتبر فرعون موضوع العلاقة بين النائب وليد جنبلاط والقيادة السورية أمراً شخصياً، وقال ان جنبلاط يبقى الغائب الحاضر ضمن فريق "14 آذار"، الذي لا يرى امكانية لاضعافه، لافتاً الى مطالبة البعض بتحويله الى تيار سياسي، واصرار البعض الآخر على ابقائه كما هو، مشيراً الى أن طاولة الحوار ستخرج الستراتيجية الدفاعية من البازار الاعلامي، لأن بقاء الوضع على ما هو عليه يضر بمصلحة لبنان، وهذا ما أشارت اليه تصريحات الرئيسين السوري والايراني، داعياً المسؤولين لتحضير أنفسهم لمعالجة كل الملفات العالقة، وتحصين لبنان ضمن منطوق القرار الدولي 1701 واقرار ستراتيجية دفاعية لحماية لبنان، لأن العالم بحاجة اليه ليكون أمثولة في وجه التعصب الطائفي والأصولي القائم في أكثر من بلد في العالم.

وهذا نص الحوار:

● برأيك ما الظروف التي دفعت رئيس الجمهورية لتشكيل هيئة الحوار في هذا الوقت بالذات؟

■ هناك مصلحة وطنية لاعادة استئناف طاولة الحوار، شرط الا تتناقض مع البرنامج الحكومي، وان يحصر عملها ببحث الستراتيجية الدفاعية والتأكيد على ضرورة تطبيق البند المتعلق بالسلاح الفلسطيني.

● هل أنت راض عن التمثيل الكاثوليكي؟

■ نعم، وانا علّى تواصل مع كل الأطراف على هذا الصعيد لمعالجة الملاحظات التي ظهرت عند البعض بخصوص التمثيل في هيئة الحوار.

● رغم اقرار الحكومة للتعديلات الاصلاحية على قانون الانتخابات، هل تعتقد ان الاستحقاق البلدي سيجري في موعده، وما الجهات التي تسعى الى تأجيل الانتخابات؟

■ هناك فرقاء غير متحمسين لإجراء الانتخابات البلدية، من دون أن يعني ذلك أن هناك من يريد تعطيلها، ولكن لابد من الاعتراف بأن هناك أطرافاً تسعى الى تأجيل الاستحقاق. من جهتنا، نؤكد انه ليس هناك أي سبب لتأجيل الانتخابات البلدية. وكلنا نعرف ما حصل عام 1997، عندما جرت محاولة لتأجيل الانتخابات، فأتى الطعن من المجلس الدستوري وأجريت الانتخابات. اليوم يوجد قانون وبموجبه ستجرى الانتخابات، يبقى النقاش الفكري والنظري بشأن النسبية وهذا الأمر له من يؤيده وله من يعارضه، حتى أن التباين في هذا الموضوع، تجاوز الانقسامات السياسية التقليدية الموجودة في لبنان بين الأكثرية والأقلية.

لهذا السبب، كان هناك فريق يطالب باجراء الانتخابات النيابية في العام 2013 على أساس النسبية، لذلك نجد أن اجراء الانتخابات بموجب القانون القديم، أو على النظام الأكثري، لا يشكل أي مشكلة. وتبقى هناك امكانية لتضمينه بعض الاصلاحات، منها الكوتا النسائية وهي مقبولة في النظام الأكثري، ولهذه الأسباب نطالب باجراءها، لان من الصعب تأجيلها، رغم محاولات البعض أو النوايا المبطنة بعدم وجود حماس لاجراء الانتخابات.

● هل يؤيد فعلاً فريق"14 آذار اجراء الانتخابات في موعدها؟

■ اعتقد أن هذا الأمر أصبح واضحاً، لأن "14 آذار" معنية للمواعيد الدستورية، ومسألة احترام البيان الوزاري، وتطبيقه أمر حيوي وسليم. فاذا كانت "14 آذار" مع اجراء الانتخابات، فلن يكون هذا الأمر موجهاً ضد الفريق الآخر. وكل كلام عن الغاء الانتخابات البلدية، يلزمه الكثير من العناية والدقة، ولاسيما وان البعض يلوح بالخلافات اذا ما جرت الانتخابات البلدية. فاذا كان هذا الأمر صحيحاً فهذه مشكلة، لأن هذا الموضوع كان مفترضاً أن يناقش بلجنة البيان الوزاري، وتطبيقه أمر حيوي وسليم. على اجراء الانتخابات.

● البعض يتخوف من مماطلة مجلس النواب في دراسة التعديلات المقترحة، ما يؤدي الى تأجيل الانتخابات، هل تجد الأمور ذاهبة باتجاه هذا المنحى؟

■ لهذا السبب أردت أن أكون دقيقاً في تقييمي لهذا الموضوع، فاذا حصلت مماطلة في المجلس، فان قانون اجراء الانتخابات يبقى ساري المفعول، لأن تأجيلها يصبح ضد القانون، وأي تأجيل لها نحن ضده، لاننا الأكثرية في مجلس النواب، حتى ولو جرى الاقرار بتأجيلها، فانه قد يتعرض للطعن في المجلس الدستوري، كما حصل في الماضي.

● الا تشعر أن الحكومة محاصرة ومشلولة وغير قادرة على تنفيذ شيء، بعد أشهر على تأليفها، وما السبب في ذلك؟

■ هذا التشبيه، كالذي يرى نصف الكأس فارغة ونصفها الآخر ممتلئاً، طبعاً نحن شاهدنا التعطيل والعراقيل في فترة ليست بعيدة. اليوم هناك خيار لحكومة الائتلاف الوطني. وبنظرنا هذه الحكومة لا تصبح حكومة وفاق وطني الا بعد تطبيق البيان الوزاري. والمعروف أن هذه الصيغة خضعت لبعض الانتقاد على أساس اعطاء حرية أكثر للأكثرية في تولي المسؤوليات. ونحن كأكثرية أيدنا موضوع الائتلاف، ولكن ليس لدرجة شل عمل الحكومة.

الدستور اللبناني يلحظ من جهة على التوافق داخل الحكومة. والتصويت يتم على القضايا الاستثنائية، لذلك نحن نشدد على الحفاظ على الاستقرار، وارساء الأجواء التي تسمح بالمشاركة، انما هذه الحكومة حتى الآن، لم تنجز ما هو مطلوب منها منذ أن تشكلت. نأمل أن يقر مشروع الموازنة في غضون عشرة أيام، وكذلك بالنسبة لقانون الانتخابات البلدية. وأيضاً هناك بعض القضايا على صعيد بناء العلاقات المتوازنة بين لبنان وسورية. والتقدم في موضوع السلاح الفلسطيني والبت في القوانين التي لم تدخل المجلس وعددها 70 قانوناً، واعادة تطبيق ما تبقى من بنود "باريس - 3"، كل هذه المسائل، تشكل العناوين الرئيسة لاطلاق الورشة سواء في مجلس الوزراء، أم في مجلس النواب، لتسير الأمور باتجاه الأفضل، بدل الشعور بنوع من الشلل، بالاضافة الى الموضوع الأصعب، وهو موضوع التعيينات، بعد ظهور لغة مزدوجة في آلية هذه التعيينات.

ولابد من الاشارة الى أن هناك قانوناً في مجلس النواب وضع بين عامي 2005 و2006، اقر مع بعض التعديلات من قبل وزارة العدل لاعتماد آلية خاصة بالتعيينات. ونحن مع التوزيع الصحيح لهذه التعيينات، حتى ولو أدى ذلك الى بعض المماحصة، يجب اعتماد الاصلاح الكامل في هذا الموضوع، والا سيبقى موضوع شد الحبال الذي يهدد التقدم في هذه المسألة، علماً بان اجراء التعيينات بالشكل الصحيح، مسألة حيوية لسلامة العمل في ادارات الدولة.

● هل تشعر بان هناك اتجاهاً لمحاصرة الرئيس الحريري، وشل قدرته على العمل في المستقبل من جانب الفريق الآخر؟

■ حتى اليوم، لا نستطيع أن نحكم على الأمور من هذه الزاوية، رغم كل المراحل التي مررنا بها والتي لم تكن كما نتمنى.

● ما رأيك في ما يحكى عن امكانية اجراء تعديل حكومي؟

■ سمعت هذا الكلام، ولكن لا اعتبره أمراً جدياً، الا من قبيل وضع العراقيل والضغوطات لاسباب مختلفة.

● برأيك هل تغير الأداء السوري بالنسبة للبنان؟

■ السياسة السورية حيال لبنان تغيرت في السنتين الأخيرتين وهذا الأمر نراه ايجابياً، أما لجهة بعض الممارسات القديمة، فلم نجد فيها حتى الآن أي تغيير، لأن حلفاء سورية في لبنان، لم يبذلوا اي جهد لتحسين الحكومة التي تعتبر حكومتهم في الوقت عينه، من ناحية مشاركتهم في الحوار ومن جهة العلاقات السورية من دولة لدولة، مع كل الايجابيات والضرورات والمصالح المشتركة للتقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لأن الخطوات الملموسة ما زالت في الشكل، ولا نستطيع أن نقيم هذا الشيء على أمل اعتبار ذلك مرحلة جديدة مع التغيير بالممارسة، ولكن تجارب الماضي تجعل لدينا بعض الشكوك، وخصوصاً أن بعض حلفاء سورية في لبنان ما زالوا يتبعون الأسلوب نفسه الذي كان قائماً في الماضي، ولم يراعوا دور الحكومة ومقتضيات الحوار في زياراتهم الى سورية، لناحية عدم التنسيق مع الوزراء المعنيين والسلطة اللبنانية بشأن مضمون هذه الزيارات، ما يضر بالمصلحة الوطنية.

● برأيك لماذا لم يغير حلفاء سورية من أسلوبهم حيال العلاقات بين البلدين؟

■ لأنهم تعودوا على هذا النمط من العلاقة، فاحياناً يطالبون بالدولة القوية، واحياناً أخرى ومن خلال هذه الزيارات الخاصة، يحاولون احراج الدولة. حتى في السنوات الماضية -للأسف - بعض اللبنانيين ساهموا بطريقة واضحة بتعطيل المؤسسات الدستورية الأساسية، سواء بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية، أو باقفال مجلس النواب، واعتبار الحكومة غير شرعية.

نحن نرى بان علينا أن نلتف حول الحكومة لفتح صفحة جديدة. وفي الوقت نفسه نطلب من المعارضة عدم القيام بهذه الممارسات التي نراها تضر بمصلحة تطبيق سياسة الدولة اللبنانية.

● هل تعتقد ان الانفتاح الغربي على سورية سيدفع بدمشق الى عدم الالتزام بواجباتها تجاه لبنان؟

■ هذا ما حصل في الماضي، لكننا اليوم، أمام صفحة جديدة، واذا كلبنانيين نرحب بالانفتاح بين سورية وكل البلاد العربية، وهذا الأمر نراه ايجابياً ويدل على الانفتاح بالسياسة السورية، وفي الوقت نفسه، هناك التزام من المجتمعين العربي والدولي، بدعم سيادة واستقلال لبنان. وهذا لم يكن متوافراً في زمن الوصاية على لبنان. وهو ما نلاحظه من خلال تعاطي المجتمع الدولي مع لبنان. وكلما كانت أجواؤنا الداخلية مريحة ومتماسكة، كلما كان تعاون المجتمع الدولي معنا أفضل.

اليوم هناك امكانية لعدم العودة الى الوراء، وهذا ما نسميه ربحاً للجميع. واذا ما حصلت اساءة لسورية، فلا نرى فيها مصلحة للبنان، ونحن نعمل على أساس الربح للجميع، وللانفتاح والتقدم في العلاقات العربية - العربية، وربحاً للعرب، بما يخدم مصلحة الجميع.

● بعد اعادة التموضع في سياسة رئيس"اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط واستعداده لزيارة سورية، وبعد زيارات فرقاء آخرون الى دمشق، هل تخشى عودة المرجعية السياسية الى سورية؟

■ اعادة التموضع هذه حصل قسم منها في سورية، كما حصل مع النائب جنبلاط، واعتقد أن التقدم نحو بناء العلاقات بين لبنان وسورية هو مسار ايجابي لتحسين هذه العلاقات.

موضوع النائب جنبلاط، أعتقد بانه موضوع خاص، يتعلق بتاريخ العلاقة بينه وبين سورية التي امتدت لأكثر من 35 عاماً. ونحن نرغب بمشاركة كل القيادات اللبنانية ومن بينهم النائب جنبلاط في بناء الدولة اللبنانية، مع رفضنا لعلاقة النظام السوري بالمفرق مع الأطراف اللبنانية، لأن سياسة (فرق تسد) اصبحت مكشوفة، ولم تعد تجدي نفعاً.

● خروج النائب جنبلاط من"14 آذار، هل اضعفكم كفريق سياسي كان له ثقله في البلد؟

■ انا اعتبر ان النائب جنبلاط هو الغائب الحاضر ضمن فريق "14 آذار"، ولكن الأهم من كل ذلك، اعتبار ثوابت "14 آذار"، ثوابت وطنية ونحن نرحب بالالتزام بهذه المبادئ والثوابت والعمل على تطبيقها، لان "14 آذار" برأينا، ليست ملكاً فقط للأطراف السياسية التي تتكون منها، بل هي ملك الشعب اللبناني. وبما ان النائب جنبلاط ما زال ملتزماً بثوابت "14 آذار"، فهذا امر ايجابي، لأن القاعدة الشعبية للحزب الاشتراكي كما رأيناها ما زالت ملتزمة هذه الثوابت.

لذلك، لا امكانية لاضعاف "14 آذار"، الا بكسر هذا المشروع الذي سيكون في حال حصوله، نكسة للبنان وليس فقط للفريق الذي تمثله.

● اطلقت دعوات لتصحيح مسار"14 آذار من قلب هذا الفريق، هل أخذتم هذه الملاحظات بعين الاعتبار؟

■ دائماً نذكر بان "14 آذار" هو ائتلاف سياسي، وهناك حرية لدى قيادات هذا الفريق في العمل، بما يرونه مناسباً، وهناك فرق شاسع بين نهج "14 آذار" ونهج "8 آذار" الذي يخضع لتوجيه قارمي يعرفه الجميع.

ان "14 آذار" هي حركة تمتاز بليونة، ومن الصعب ان تتحول هذه الظاهرة الشعبية الكبيرة التي نادت بالحرية والسيادة والاستقلال الى حزب أوحد، لانها تعاطت مع الأمور من منطلق وطني، يقوم على الحوار وعلى تطبيق كل القرارات الدولية المتعلقة بلبنان.

هناك بالطبع من يطالب بتنظيم "14 آذار" وتحويله الى تيار سياسي منظم، والبعض الآخر يريد الابقاء على هذا المستوى من التعاطي، مع وجود بعض التباينات، مع الابقاء على الحد الأدنى من الاتفاق الذي يؤكد هذه الثوابت.

● ما الفائدة من طاولة الحوار بعد تأكيد"حزب الله بأن الأمر لي في ما يتعلق بقرار الحرب والسلم؟

■ الفائدة من طاولة الحوار ان يكون هناك حوارٌ ونقاشٌ حول هذه التصريحات واخراج موضوع الستراتيجية الدفاعية من البازار الاعلامي الى نقاش جدي وبناء حولها، لان هناك خلافاً بالشكل وبالمضمون بشأنها. وهناك سؤال ضمن هذا التوتر الحاصل، هل تستطيع التقدم على صعيد اقرار ستراتيجية دفاعية.

الدعم العربي والدولي للبنان، ساهم بتحييده وعدم ابقائه ساحة للصراعات الاقليمية ولكن مع الأسف هناك بعض الدول ما زالت تنظر الى لبنان كجبهة، نحن نرى بأن على هذه الدول الاقليمية أن تدعم هذا التوجه للاتفاق بشأن مسألة السلاح، والتوصل الى ستراتيجية لحماية لبنان. وكذلك علينا ان نكون حاضرين، ونكون قد تقدمنا بالحوار لمعالجة موضوع الستراتيجية الدفاعية والسلاح خارج المخيمات، لأن مسألة حماية لبنان معروفة. وطالما توافقنا على الاستقرار في لبنان، ومنع التوتر والمواجهة وضرب المؤسسات الدستورية، فلماذا لا نتفق على موضوع الستراتيجية الدفاعية؟ يجب أن نكمل الحوار، ونرى كيفية التقدم باتجاه مصلحة الدولة العليا، لان بقاء الوضع على ما هو عليه، يضر بمصلحة لبنان في المحافل الدولية. نحن ندافع عن حق لبنان، ولدينا نية التقدم للاتفاق على السلاح، وهذا الأمر يؤثر في التزام اصدقاء لبنان بوقف التصعيد ضده ومساعدته.

● الا ترى أن بعض الأطراف، ما زالوا مستمرين بربط لبنان بالخلاف اقليمية وهذا ما جرى في دمشق أخيراً في اللقاء الذي جمع الرئيسين السوري والايراني والأمين العام لحزب الله؟

■ نحن نرى في مشروع "14 آذار"، مشروعاً وطنياً، رغم اتهام الفريق الآخر لنا بالعلاقة مع مسارات خارجية، كما نرفض أن يرتبط لبنان مع أي مسار اقليمي. وعلينا أن نحضر أنفسنا لمعالجة كل الملفات العالقة، بدءاً من الملف الفلسطيني وملف المياه وتحصين لبنان وفق القرار الدولي 1701، وخصوصاً انه لم يعد هناك أراض لبنانية محتلة والتي تحتاج الى ملف شبه اداري، لربطه بالقرار 425 ومطالبة المحافل الدولية بالضغط على اسرائيل، للانسحاب من هذه المزارع التي تخضع لقرار 242، وهذا يتطلب معالجة ادارية كما رسمت الحدود بين لبنان وسورية، بما يسمح لنا باسترجاع هذه المزارع.

ونحن نرى بحماية الجبهة السورية (طوال 36 عاماً)، ان هناك امكانية لحماية القرار 1701 والمضي قدماً بتطبيقه وتحقيق الوفاق الوطني بما فيه اقرار ستراتيجية دفاعية وحماية لبنان 36 عاماً أيضاً، وهذا لمصلحة البلد واعتماد لبنان كممرك دولي لحوار الحضارات، وهذا يتم من خلال الاستقرار وتحييده عن الصراعات الاقليمية، وبيقى ملتزماً بالقرارات العربية والمبادرة العربية ليكون أمثولة امام التعصب الطائفي والأصولي القائم في أكثر من بلد في العالم، اما أن يبقى ساحة للصراعات فهذا لا نقبل به.

- نرفض علاقة النظام السوري بالمفرق مع الأطراف اللبنانية
- علينا أن نحضّر أنفسنا لمعالجة كل الملفات العالقة وتحصين لبنان وفق القرار الدولي 1701 وإقرار ستراتيجية دفاعية لحماية لبنان
- لا إمكانية لإضعاف "14 آذار" إلا بكسر هذا المشروع

- طاولة الحوار تُخرج موضوع الستراتيجية الدفاعية من البازار الإعلامي
- بقاء الوضع على ما هو عليه يضر بمصلحة لبنان... وتصريحات الرئيسين السوري والإيراني تشير إلى ذلك
- موضوع جنبلاط شخصي ويتعلق بتاريخ العلاقة بينه وبين سورية على مدى 25 سنة وهو الغائب الحاضر في "14 آذار"